



## تقرير الإجتماع الأول لتحالف الطاولة المستديرة للحريات الدينية ومنع التمييز

أربيل- عينكاوة- قاعة فندق هكسوس

للفترة: 2021 /4 /2-1

عدد الحضور: (22) شخص من ممثلي منظمات محلية وغير محلية، واكاديميين وباحثين وممثلي مؤسسات حكومية، وحسب ورقة الحضور المرفقة

الضيوف/ أون لاین: (5)



مجريات الإجتماع:

- اليوم الأول:

الجلسة الأولى 1.00- 1.30: مقدمة وجدول الأعمال

الجلسة الثانية 1,30- 2,15: الطاولة المستديرة، هيكليتها ورؤيتها الإستراتيجية/ صلاح علي



الجلسة الثالثة 2,15- 3,00: الحرية الدينية ، الترويج والتحديات حول العالم/

جيرمي باركر- مدير فريق الشرق الأوسط في معهد الحرية الدينية

الجلسة الرابعة 3,30- 5,00: قانون الناجيات وآليات تنفيذه/ صلاح علي وطاهرة عبايجي

## - اليوم الثاني:

الجلسة الأولى 9,00-11,00: مناقشة مفتوحة: الوضع الحالي في العراق فيما يتعلق بالحرية الدينية وعدم التمييز / صلاح عريبي وفلاح الألوسي

- في بداية الجلسة أكد الأستاذ صلاح العريبي على أهمية مشاركة الجميع في مواقع عملهم وسكناتهم وتعاملاتهم الحياتية اليومية عن رسم خارطة شاملة لأشكال التحديات والمعوقات للحرية الدينية في العراق، سواء كانت ظاهرة عامة في العراق أو خاصة لمنطقة محددة
- بينما تحدث فلاح الألوسي وقال (لابد من التأكيد على أن شبكة الطاولة المستديرة هي شبكة حماية، أكثر مما هي وقاية، بمعنى أن الشبكة تعمل وفق خاصية الملاحظة والرصد والإنذار المبكر للأحداث وتحليل المؤشرات لما قد يحدث لاحقاً من تصرفات وممارسات فردية أو جماعية، رسمية أو إجتماعية، تضر وتعيق الحرية الدينية في العراق وتؤدي للتمييز بين مكون ومكون).

بعدها تم فتح باب المداخلات والنقاش الحر للحضور عن أشكال المعوقات والتحديات للحرية الدينية في العراق، وتلخصت بالتالي

## التحديات الإجتماعية:

- 1- التمييز والإهمال على المستويين الإجتماعي والرسمي/ الحكومية
- 2- ضعف الوعي الإجتماعي وإنعكاساته
- 3- غياب الحوار الإجتماعي بين المكونات وعدم معرفة الآخر، وتغلغل العزلة والحواجز الإجتماعية بين المكونات، سواء ضمن المنطقة الواحدة أو بين المناطق المختلفة في سكانها.
- 4- تراجع المنظومة الأخلاقية بما يخص الإحترام المتبادل للطقوس والمقدسات والرموز الدينية لكل مكون من قبل مكون آخر بسبب الحروب المستمرة والفوضى السياسي والاقتصادي
- 5- ضعف التنشأة التربوية سواء من جانب الأسرة أو المدرسة.
- 6- تفشي إستخدام المنابر الدينية لبث الخطاب الديني المتطرف والحض على الكراهية.
- 7- الصور النمطية المغلوطة المتوارثة من قبل أتباع مكون إتجاه شعائر وطقوس وأعراف لأتباع مكون آخر.
- 8- التفاوت بالإحتياجات على مستوى الفرد أو الجماعة، بما يخص الشعور بالكرامة وتكافؤ الفرص
- 9- إنفلات السلاح وهيمنة المليشيات الطائفية وأثرها على القيم العجتماعية وفرص التعايش السلمي.
- 10- النزاعات على الموارد الطبيعية ونزاعات الملكية الشخصية
- 11- إهمال العوائل التي إنتسب أحد أفرادها لتنظيم داعش، وتركهم عرضة للموروث الإجتماعي المؤدي للرغبة بالانتقام والقصاص منهم وخاصة من النساء والأطفال

- 12- عدم تأمين الظروف المناسبة للعودة الطوعية للنازحين
- 13- ضعف أداء منتسبي الأجهزة الأمنية والجيش، وتعدد إنتماءاتهم الفئوية الدينية والمذهبية، وإفتقارهم للمعرفة بالمعايير الدولية لإلتزامات منتسبي إنفاذ القانون
- 14- ضعف القانون، وغياب الحساب ونفشي ظاهرة الإفلات من العقاب
- 15- تعمد ممارسة الشعائر من البعض من مكون ما بطريقة مستفزة لمكون آخر، وخاصة في المناطق المختلطة من أكثر من مكون إثني
- 16- الدور السلبي لبعض المؤسسات والمنافذ الإعلامية/ (الإعلام التقليدي والحديث) وتبنيهم لمواقف وخطاب إعلامي متطرف
- 17- الإستغلال السياسي للإختلافات الدينية وخاصة خلال الحملات الإنتخابية للدورات البرلمانية الإتحادية
- 18- قصور المناهج التربوية في المدارس في مجال الحريات والثقافة الدينية، وضعف قدرات الكوادر التدريسية
- 19- تهميش فئة الشباب وإنحسار المنتديات الثقافية والرياضة والفنية، ما يحد من طاقاتهم وفرصهم للإختلاط ومعرفة الآخر، وإستغلالهم من خلال التوجيه المتطرف
- 20- تراجع ثقافة المواطنة والمسؤولية الإجتماعية " وخاصة بين فئة الشباب.
- 21- ضعف العلاقة والثقة بين الفرد والمؤسسات الحكومية، وتسلط الحكومة.
- 22- التحدي الإقتصادي للفرد والأسرة، وعدم تبني الدولة لبرامج حكومية لتعزيز واقع المعيشة وخاصة للشباب العاطلين والنساء المعيلات.
- 23- سوء إستخدام للموارد المالية من عائدات الوقف الشيعي والسني، وتوجيهها أحيانا بشكل منحاز لجهة دون البقية.
- 24- محدودية قدرات وعمل المنظمات المحلية، في مجال تعزيز الحريات الدينية

### التحديات القانونية:

- 1- الهيمنة السياسية وخاصة من قبل الأحزاب الدينية، على المضامين والتفسيرات الدستورية، وخاصة من قبل الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني المتشدد
- 2- تهميش لبعض المكونات الإثنية ضمن الدستور العراقي لعام 2005،
- 3- صعوبة آليات التعديل، وكذلك لوجود إرادة سياسية نافذة معارضة للحريات الدينية.
- 4- تقييد بعض المواد الدستورية للحقوق الدينية بشكل عام، والأقليات الإثنية بشكل خاص، وغياب الإلتزام بالإتفاقيات الدولية ضمن مصادر التشريع
- 5- غياب العدالة بين المكونات في بعض الفقرات والإجراءات القانونية
- 6- عدم إلتزام العراق بتكليف الدستور والقوانين العراقية وفق الإتفاقيات التي وقع عليها.
- 7- عدم وجود قانون يحمي التنوع ويجرم التمييز وخطاب الكراهية.
- 8- غياب العدالة في الإجراءات الحكومية الكفيلة بحماية المقدسات والمعالم الدينية والثقافية

## الحلول والمعالجات المقترحة:

### الجانب الإجتماعي

- 1- تأسيس مركز للبحوث الأكاديمية الإجتماعية والقانونية، المختصة في مجال الحريات الدينية، والتنسيق مع الجامعات العراقية الحكومية والأهلية لتشجيع إدماج موضوعات الحريات الدينية وعدم التمييز ضمن عناوين ومجالات البحوث لمشاريع التخرج لطلبة الجامعات والدراسات العليا. ويتبنى هذه المركز تنظيم مؤتمرات لعرض ومناقشة هذه الدراسات، ونشرها من خلال المطبوعات والويبسايت والمنافذ الإلكترونية الأخرى
- 2- نشر الثقافة الدينية ومنع التمييز في المدارس، وتشمل (تطوير المناهج، تطوير قدرات المعلمين والمعلمات، تفعيل جانب النشاطات التربوية والترفيهية اللاصفية/ "رحلات مدرسية، مهرجانات ثقافية"، التي تعزز ثقافة التنوع والحريات الدينية لدى الجميع.
- 3- المساهمة في تطوير خطاب الإعلام التقليدي ودوره في تعزيز الحريات الدينية ومنع التمييز، من خلال مركز إعلامي مستدام، يعمل على تنفيذ برامج مكثفة وشاملة لتدريب وتمكين عدد من الإعلاميين المحليين البارزين والمؤثرين في الوسط./ صحافة، راديو، تلفزيون، ليكونوا اداة إعلامية فاعلة من خلال نشاطهم ومسؤوليتهم المهنية الإعلامية
- 4- استثمار إهتمام الشباب بمواقع التواصل الإجتماعيين، وتمكين عدد من المدونين الناشطين وتمكينهم للمساهمة في الترويج للحريات الدينية والتنوع الحريات بين الأقران من خلال تلك المواقع، وبأستخدام وسائل غير تقليدية متعددة.
- 5- إدماج الفن/ أفلام قصيرة ، مسرح جاد، فوتوغراف، للتعريف بالأديان والمذاهب كافة، والترويج للحريات الدينية
- 6- نشر ثقافة التنوع ومناهضة التمييز بين المكونات الإثنية في العراق، من خلال تأهيل وتمكين مركز فني متخصص.
- 7- إنشاء ودعم مراكز إجتماعية مستدامة، تعمل على خلق فضاءات حرة للقاء والتعارف بين مختلف المكونات، وتبادل المشاركة في المهرجانات والغاليات المختلفة، الإحتفال بالمناسبات الدينية
- 8- مراقبة الخطاب الديني، وتطويره من خلال التدريب وتمكين مجاميع من الخطباء المحليين وبالتنسيق مع المؤسسات الدينية الرسمية، لتبني خطاب معتدل، يدعم التنوع والتعايش السلمي بين المكونات.
- 9- تأسيس وتمكين "شبكة عنكبوتية للرصد والإنذار المبكر" لرصد الإنتهاكات الخاصة بالحريات الدينية، وتحليل مؤشرات الأحداث لتقديم التوصيات للجهات المعنية للتحرك من أجل منع نزاعات وإنتهاكات محتملة على أساس ديني أو إثني
- 10- دعم جهود العودة الطوعية الأمانة للنازحين لمناطق سكناهم، وتقديم الإسناد النفسي والإجتماعي للمتضررين والمتأثرين من أعمال العنف وتطرف التنظيمات المتشددة، وتحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الإندماج.
- 11- إعادة تأهيل العائلات التي إنتسب أحد افرادها لتنظيم داعش، نفسياً ووجتماعياً وإعادة إدماجهم في المجتمع.

## الجانب القانوني

- 1- تأسيس مركز قانوني مختص، لإجراء دراسات قانونية شاملة للقوانين العراقية، لتحديد الثغرات القانونية التي تحتاج لتطوير أو تعديل وبما يعزز دور القانون في الردع وحماية الحريات الدينية. ومراقبة الإجراءات والقرارات الحكومية والقضائية.
- 2- حملة مدافعة لتشريع وتنفيذ "قانون لحماية الحريات الدينية والتنوع وتجريم التمييز وخطاب الكراهية"
- 3- دعم جهود العودة الطوعية الآمنة للنازحين لمناطق سكنهم، وتقديم الإسناد النفسي والاجتماعي للمتضررين والمتأثرين من أعمال العنف وتطرف التنظيمات المتشددة
- 4- دعم برنامج لتدريب وتمكين البارزين من قادة المجتمعات المحلية كوسطاء مجتمع محليين، للوساطة في حل النزاعات الاجتماعية المبنية على أساس إثني ومذهبي، وتحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الإدماج
- 5- دعم برامج فض نزاعات الملكية وإعادة الحقوق
- 6- تفعيل سلطة القانون وإجراءات المحاسبة والحد من الإفلات من العقاب، لوقف إستغلال النفوذ ومنع الإنتهاكات المبنية على أساس الإختلافات الإثنية
- 7- تفعيل دور الشرطة المجتمعية لتوعية وتدريب الأقران في المؤسسات الأمنية، في مجال الحريات الدينية، والإتفاقيات الدولية المعنية بالتزامات منتسبي إنفاذ القانون بحقوق الإنسان.
- 8- تدريب وتأهيل مجموعة من الحقوقيين/ محاميين وقضاة في مجال الحريات الدينية، وتأهيلهم للنظر والدفاع والمرافعات في قضايا الإنتهاكات الخاصة بالحريات الدينية

الجلسة الثانية 11,15- 1,00: كيفية الإستفادة من دور الطاولة المستديرة للحرية الدينية ومناهضة التمييز في العراق، في تعزيز الحرية الدينية ومنع التمييز/ برزان باران ودكتور محمود عزو

الجلسة الثالثة 2,00- 3,30: ما هي الخطوات التالية للطاولة المستديرة/ صلاح علي وغانم إلياس

الجلسة الرابعة 4,00- 5,00: الإجتماع الدولي عبر الإنترنت، مجموعة العمل البريطانية SRG , RFI , الطاولة المستديرة الدولية للحرية الدينية USA

## التوصيات:

1- تأسيس "معهد الدفاع عن الحريات الدينية ومنع التمييز" ويشمل على عدة اقسام متخصصة متكاملة،

وفي المرحلة الأولى يتم تمويل البنية التحتية الإدارية الأساسية لتشكيل "المعهد"، ومن ثم يتم تشكيل أقسامه تباعا بالإعتماد على مخرجات المشاريع والبرامج التي تنفذها الطاولة المستديرة وإدماجها ضمن أقسام "المعهد" لتكون جزء من تشكيله، والعمل على تطويرها وإستدامتها.

مثال 1: عند تنفيذ مشروع لتطوير قدرات شبكة من المنظمات المحلية وتفعيل دورها في التوعية والدفاع عن الحريات الدينية، فسيتم تنفيذ ورشة عمل (TOT لإعداد مدربين مختصين في الحريات الدينية، وإعداد دليل تدريبي متخصص وخاص للورشنة)، ومن ثم يقوم فريق المدربين بتنفيذ عدد من جلسات التوعية للناس في ذات المجال، وبالتالي سيتم دمج "المدربين" ضمن قسم التدريب والتوعية، كما سيتم الإستفادة من قاعدة البيانات للمستفيدين من جلسات التوعية، لإختيار الأفضل من بينهم ليكونوا متطوعين ضمن قسم الرصد والإنذار المبكر " للعمل كمتطوعين ميدانيين لرصد واقع الحريات الدينية في العراق.

أقسام "معهد الدفاع عن الحريات الدينية ومنع التمييز"

- 1- قسم البحوث والدراسات والدعم القانوني والإجتماعي:
- 2- قسم الرصد والإنذار المبكر، وإعداد التقارير الدورية
- 3- قسم التدريب والتوعية المجتمعية.
- 4- قسم تطوير قدرات المنظمات وعمل الحملات المدافعة
- 5- قسم الفن والحريات الدينية
- 6- قسم العلاقات وتطوير البرامج
- 7- قسم الأرشيف والمكتبة المدنية والقانونية والفنية